مقابلة

غاصب مختار
jornalist.70@gmail.com

سنة على مجلس النواب: إقرار 42 قانونًا وجلسات إنتخاب بلا رئيس

سنة مرت على انتخاب المجلس النيابي في 24 ايار 2022، صادف خلالها المجلس مطبات في جلسات التشريع، جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، وجلسات "الضرورة"، انقسم خلالها الى تكتلات حتى صحت فيه عبارة بيت بمنازل كثيرة. كان من الصعب التوافق والتفاهم بين الكتل، لذا كانت سنة "عجفاء" على مستوى التشريع ومراقبة الحكومة

واجه المجلس النيابي استحقاقات كثيرة مهمة خلال السنة الاولى من ولايته، لعل ابرزها حصول الشغور الرئاسي في نهاية تشرين الاول 2022، وتعذر انتخاب رئيس جديد. منها ايضا استحقاقات اقرار قوانين الاصلاحات البنيوية في الاقتصاد والمالية والادارة من ضمن الخطة الاصلاحية للحكومة، واستقلالية القضاء، واقرار الموازنات العامة وسلف الخزينة لتغطية نفقات الادارات في مواجهة الازمات التي مرت، والقوانين التي ترعى شؤون المواطن والموظفين في القطاع العام. ووقع المجلس بين يدي حكومة تصريف اعمال غير فاعلة، تسودها الانقسامات والخلافات ومقاطعة وزراء مما فاقم التعطيل في بت امور مهمة.

لكن المجلس ظل في حالة استنفار لمواكبة التطورات، لاسيما عبر عمل اللجان النيابية التي لم تنقطع عن ممارسة عملها باجتماعات متواصلة، لكن بقي التأخير في بت مشايع واقتراحات القوانين سمة عملها، فكان من الصعب التوصل الى صيغ مقبولة.

خلال العام 2022، كان هناك نشاط ملحوظ للمجلس قبل الدخول في الشغور الرئاسي، لكنه تراجع في الفصل الاول من العام 2023، ولوحظ تراجع عدد القوانين التي اقرها المجلس سنة 2022 من 61 قانونا الى 42، وبزيادة عدد جلسات الهيئة العامة من 12 جلسة الى 18، نتيجة الجلسات المخصصة لانتخاب رئيس جديد للجمهورية من دون الوصول الى النتيجة المرجوة حتى نهاية السنة.

"الامن العام" اطلعت من مدير الجلسات واللجان النيابية في المجلس الدكتور رياض غنام على ابرز انجازات المجلس لعام 2022 والفصل الاول من عام 2023:

عقد المجلس في هيئته العامة في خلال العام 2022 /18/ جلسة. جلستان في العقد التشريعي الثالث والعشرين، و16 جلسة في العقد التشريعي الرابع والعشرين، منها: اربع جلسات للتشريع، وثلاث جلسات لانتخاب هيئة مكتب المجلس واعضاء اللجان النيابية، وجلسة واحدة لمناقشة رسالة رئيس الجمهورية في شأن امتناع رئيس الحكومة المكلف عن تأليف حكومة عملا باحكام المادتين 53 (فقرة 4) و64 (بند 2) من الدستور وتأكيد حالة تصريف الاعمال بالمعنى الضيق، وجلسة واحدة لاقرار موازنة العام 2022، وتسع جلسات لانتخاب رئيس جديد للجمهورية.

وقد امتد بعض هذه الجلسات صباحا ومساء على مدى /21/ يوما، اقر المجلس في خلالها /42/ قانونا من بينها قانون الموازنة العامة لعام 2022، واعاد بعض مشاريع القوانين والاقتراحات الى اللجان النيابية المختصة.

وكان ابرز القوانين التي اقرها المجلس:

- قانون تسوية اوضاع مفتشين في المديرية العامة للامن العام.
- قانون ترقية اشخاص مقبولين ومفتشين في المديرية العامة للامن العام من حملة الاجازة اللبنانية في الحقوق الى رتبة نقيب.

> **عام 2022 سجل نشاطا بارزا في التشريع وعمل اللجان**

- قانون ترقية رتباء في المديرية العامة لقوى الامن الداخلي الى رتبة ملازم.
- قانون اجازة جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات اعتبارا من اول شباط 2022 ولغاية صدور قانون موازنة العام 2022 على اساس القاعدة الاثنتي عشرية.
- قانون اقرار حق افراد الهيئة التعليمية المتفرغين في الجامعة اللبنانية الذين بلغوا السن القانونية بالتعيين في ملاكها التعليمي.
- قانون تمديد العمل بالقانون رقم 2020/200 الى حين الانتهاء من اعمال التدقيق الجنائي.
- قانون المنافسة. ◄

غنّام: سنة أولى منتجة... ولكن

سألت "الامن العام" المدير العام للجلسات واللجان في مجلس النواب الدكتور رياض غنام رأيه في اداء السلطة الاشتراعية في سنة مرت في عمر البرلمان الحالي:

مدير الجلسات واللجان في المجلس النيابي الدكتور رياض غنام.

■ ما تقييمك لعمل المجلس خلال سنة من ولايته، وما هي ابرز العقبات التي صادفته؟

□ خلال الاشهر الاولى من سنة 2022 كان عمل المجلس النيابي منتجا من كانون الثاني حتى نيسان، فاقر خلالها عددا من القوانين المهمة، منها اقرار الموازنة العامة وقوانين تتعلق بالامن العام وسرية المصارف وزيادة رسوم المرافىء والمطار، مما ادى الى زيادة عائدات الدولة المالية، الى قوانين اخرى بلغ عددها 42 قانونا. بعد انتخاب المجلس اعتبرت الحكومة مستقيلة بحكم الدستور، وادى عدم الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة وانصراف الحكومة المستقيلة الى تصريف الاعمال الى شلل في عملها، كما انتهت ولاية رئيس الجمهورية فدخلت البلاد في فراغ من شقين، عدم وجود حكومة اصيلة كاملة الصلاحيات، وشغور في رأس السلطة التنفيذية بعدم انتخاب رئيس للجمهورية. هذا الامر انسحب على عمل المجلس عام 2023 وبقينا في الدوامة ذاتها، مما ادى الى عدم اقرار العديد من القوانين المهمة مثل قانون "كابيتال كونترول" وقانون موزانة 2023، والقوانين الاصلاحية المتعلقة بطلبات صندوق النقد الدولي. ادى ذلك الى عدم مشاركة بعض الكتل النيابية بجلسات التشريع تحت عنوان الشغور الرئاسي، فاصبح الخلاف سياسيا بنيويا بين هذه الكتل. نأمل ازالة هذه المشكلات في اقرب فرصة من خلال انتخاب رئيس للجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة، واعادة انتظام عمل المؤسسات العامة.

■ ما ابرز العقبات الاخرى التي واجهت المجلس؟

□ عدم مشاركة الكتل النيابية المسيحية في الجلسات التشريعية، ورفضها توقيع رئيس حكومة تصريف الاعمال على القوانين والمراسيم بدل رئيس الجمهورية في ظل الشغور الرئاسي. المشكلة ان اتفاق الطائف لم يطبق بحذافيره، ولو طبق كما يجب، لتلافينا الكثيرمن الازمات السياسية والدستورية، بخاصة ان هناك بعض الثغر التي برزت لاسيما في موضوع المهل لانتخاب رئيس وتشكيل الحكومة، حتى وقعنا في ازمة الصلاحيات وضاعت الامور في هذه الخلافات، والنتيجة ان الشعب يدفع ثمن هذه الخلافات. هذه امور يجب تصحيحها حتى لا نقع مجددا في مثل هذه الازمات، وتنتظم المؤسسات الدستورية بشكل فعال.

- قانون فتح اعتماد اضافي استثنائي في الموازنة العامة لعام 2022 في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - الدوائر الادارية (المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين) وفي موازنة وزارة الخارجية والمغتربين - الادارة المركزية والبعثات في الخارج - لتغطية نفقات الانتخابات النيابية المزمع اجراؤها في ايار من العام 2022.
- قانون الزام المصارف العاملة في لبنان بصرف مبلغ 10,000 دولار وفق سعر الصرف الرسمي للدولار للطلاب اللبنانيين الجامعيين الذين يدرسون في الخارج قبل العام 2020 - 2021.
- قانون تمديد ولاية المجالس البلدية والاختيارية.
- قانون اعطاء تعويضات ومعاشات لذوي الضحايا في تفجير بلدة التليل - عكار وتمكين الذين اصيبوا باعاقة منهم من الاستفادة من التقديمات الصحية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الواردة في القانون الصادر بالمرسوم رقم 13955 تاريخ 1963/9/26 (قانون الضمان الاجتماعي) ومن القانون المتعلق بحقوق الاشخاص ذوي الاحتياجات الاضافية رقم 220 تاريخ 2000/5/29.
- قانون فتح اعتماد اضافي في باب احتياطي الموازنة العامة لعام 2022 بقيمة 10000 مليار ليرة لبنانية منه 7400 مليار لاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة و2600 مليار لاحتياطي العطاءات لعام 2022.
- قانون اتفاقية قرض مقدم من البنك الدولي بقيمة /150/ مليون دولار اميركي لتنفيذ مشروع الاستجابة الطارئة لتأمين امدادات القمح.
- قانون تعديل جداول رسوم المرافئ والمنائر، رسوم المطارات، الواردة في الجدول رقم /9/ الملحق بقانون موازنة العام 2019.
- قانون تعديل المادة 72 من القانون رقم 326 الصادر بتاريخ 2001/6/28 (موازنة العام 2001) الرسم المستوفى لقاء استعمال صالونات الشرف في مطار رفيق الحريري الدولي – بيروت.
- قانون تعديل المادة 35 من القانون رقم 6 الصادر بتاريخ 2020/3/5 (الموازنة العامة والموازنات الملحقة للعام 2020).
- قانون تعديل بعض مواد القانون الصادر بتاريخ 1956/9/3 المتعلق بسرية المصارف، والمادة /150/ من القانون المنفذ بالمرسوم رقم 13513 تاريخ 1963/8/1 وتعديلاته (قانون النقد والتسليف)، والمادة 23 من القانون رقم 44 تاريخ 2008/11/11 وتعديلاته (قانون الاجراءات الضريبية)، والمادة 103 من المرسوم الاشتراعي رقم 144 تاريخ 1959/6/12 وتعديلاته (قانون ضريبة الدخل).
- قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام 2022.

علما ان المجلس، بهيئته العامة، لم يعقد في السنة السابقة اي سنة 2021 الا /12/ جلسة خصص منها /8/ جلسات للتشريع واقر فيها /61/ قانونا.

كما سجل عمل اللجان النيابية خلال سنة 2022، زيادة ملحوظة في عدد جلساتها عن سنة 2021 اذ بلغ مجموع عدد جلسات اللجان النيابية في خلال سنة 2022 نحو 206 جلسات، في مقابل 172 جلسة سنة 2021. كما سجلت اللجان الفرعية تراجعا عن السنة السابقة، اذ عقدت 51 اجتماعا، مقابل 66 اجتماعا عقد سنة 2021. وسجلت لجنة المال والموازنة اكبر نسبة في عقد الجلسات فبلغت 37 جلسة اي ما نسبته 18% من مجموع جلسات اللجان عامة، فضلا عن عقد 3 جلسات للجان الفرعية المنبثقة عنها.

وتلتها لجنة الادارة والعدل التي عقدت 24 جلسة اي ما نسبته 12% بالاضافة الى 13 جلسة فرعية. ثم لجنة الصحة العامة التي عقدت 22 جلسة، اي ما نسبته 11% ثم لجنة الاشغال العامة التي عقدت 15 جلسة و23 اجتماعا للجان الفرعية المنبثقة عنها، اي ما نسبته 7%، ثم لجنة الشؤون الخارجية 14 جلسة و24 لقاء، اي ما نسبته 7%، ثم لجنة الاقتصاد والتجارة 13 جلسة اي ما نسبته 6% ولجنة الدفاع الوطني والداخلية 12 جلسة و12 جلسة للجان الفرعية المنبثقة عنها، اي ما نسبته 6%. كما عقدت كل من لجان حقوق الانسان، والاعلام والاتصالات والتربية والثقافة 12 اجتماعا لكل منها اي ما نسبته 6%. ثم تدرجت سائر اللجان فعقدت لجنة المراة والطفل 11 اجتماعا وجلسة واحدة للجان الفرعية، ولجنة البيئة 10 اجتماعات، ولجنة الشباب والرياضة 9 اجتماعات، ولجنة تكنولوجيا المعلومات 3 اجتماعات، اما لجنة الزراعة ولجنة شؤون المهجرين فلم تعقد اي منهما اي جلسة.

وسجل عمل اللجان الفرعية تراجعا ملحوظا، اذ عقدت نحو 52 اجتماعا في حين اقتصر عمل لسنة 2021 على عقد 66 اجتماعا فقط.

لجنة الاشغال والطاقة عقدت 23 اجتماعا للجان الفرعية المنبثقة عنها، ولجنة الشؤون الخارجية 26 اجتماعا بين لقاء وزيارات ولجنة الادارة والعدل 13 اجتماعا، ولجنة المال والموازنة 3 اجتماعات للجنة الفرعية.

سجل شهر اذار 2022 اعلى نسبة في انعقاد اللجان اذ عقدت في خلاله31 اجتماعا، وتلاه شهرا تموز وآب اذ عقد في كل منهما 27 اجتماعا، وشهر ايلول 25 اجتماعا، ثم تشرين الاول 21 اجتماعا، ثم شهر حزيران 17 اجتماعا، وتلاه تشرين الثاني 16 اجتماعا، وكانون الثاني 15 اجتماعا في حين لم يسجل شهر ايار اي اجتماع بسبب اجراء الانتخابات النيابية العامة التي جرت في منتصف هذا الشهر.

كما عقدت اللجان النيابية المشتركة برئاسة نائب رئيس مجلس النواب الياس بوصعب طوال سنة 2022 نحو 14 جلسة، وكان ابرز ما درسته مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 9014 الرامي الى وضع ضوابط استثنائية وموقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية، اقتراح قانون المنافسة، اقتراح القانون الرامي الى دعم صناعة الادوية المنتجة محليا، مرسوم رقم 8663 القاضي باعادة النظر بالقانون الرامي الى الزام المصارف العاملة في لبنان صرف مبلغ 10.000 دولار اميركي وفق سعر الصرف الرسمي للدولار للطلاب اللبنانيين الذين يدرسون في الخارج قبل العام 2020-2021، مشروع القانون الوارد في المرسوم رقم 6092 الرامي الى انشاء نقابة مهنية الزامية للكيميائيين المجازين في لبنان، واقتراح القانون الرامي الى اعفاء رخص البناء من الرسوم وفقا لتصاميم نموذجية.

بلغ مجموع جلسات اللجان المختصة واللجان المشتركة 299 جلسة.

في الفصل الاول من العام 2023 (كانون الثاني - اذار)، لم يعقد المجلس جلسات تشريعية نظرا الى رفض كتل نيابية عقد جلسات تشريعية قبل انتخاب رئيس للجمهورية، وعلى هذا عقد المجلس 11 جلسة انتخابية لم تسفر عن نتيجة بسبب فرط النصاب. كما ان اللجان المشتركة عقدت ست جلسات، بمعدل جلستين كل شهر.

اما اللجان النيابية الخاصة فقد كان نشاطها وفق الجدول الاتي:

- لجنة المال والموازنة 9 جلسات.
- لجنة الادارة والعدل 10 جلسات.
- لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين 4 جلسات.
- لجنة الاشغال العامة والطاقة والمياه 7 جلسات.
- لجنة التربية والثقافة 3 جلسات.
- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية 6 جلسات.
- لجنة البيئة 3 جلسات.
- لجنة الاقتصاد والتجارة 5 جلسات.
- لجنة الاعلام والاتصالات 5 جلسات.
- لجنة الشباب والرياضة 6 جلسات.
- لجنة حقوق الانسان 5 جلسات.
- لجنة حقوق المراة والطفل 3 جلسات.
- لجنة الدفاع والداخلية والبلديات: جلستان.
- لجنة الزراعة والسياحة جلسة واحدة.

المجموع العام: 64 جلسة.

زيادة عدد جلسات الهيئة العامة من 12 جلسة الى 18

جدول توزيع اعمال اللجان لسنة 2022

توزعت جلسات اللجان النيابية لسنة 2022 مع اللجان الفرعية على النحو الاتي:

اللجنة / النسبة	عدد الجلسات
1- لجنة المال والموازنة 18%	37 3+ فرعية
2- لجنة الادارة والعدل 12%	24 + 13 فرعية
3- لجنة الصحة العامة 11%	22 + ورشة واحدة
4- لجنة الاشغال العامة والطاقة 7%	15 + 23 فرعية
4- لجنة الشؤون الخارجية 7%	14 + 24 لقاء
6- لجنة الاقتصاد والتجارة 6%	+ زيارتين
7- لجنة الدفاع الوطني والداخلية والبلديات 6%	13 12 + 12 فرعية
8- لجنة حقوق الانسان 6%	12
9- لجنة الاعلام والاتصالات 6%	12
10- لجنة التربية والثقافة	12
11- لجنة المراة والطفل 5%	12 +11 جلسة فرعية واحدة
12- لجنة البيئة 5%	10
13- لجنة الشباب والرياضة 4%	9
14- لجنة تكنولوجيا المعلومات 1%	3
15- لجنة شؤون المهجرين 0%	صفر
16- لجنة الزراعة والسياحة 0%	صفر
المجموع: %100	206

المجموع 206 جلسات+ 52 جلسة فرعية + 24 لقاء + ورشة واحدة + زيارتان.